COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

أثر قاعدتي لا ضرر ولا ضرار وتقييد المباح في تعدد الزوجات
قطاع غزة أنموذجًا

إعداد

سهاد حسن حسن البياري

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مارس ٢٠١٨م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أثر كل من قاعدتي "لا ضرر ولا ضرار"، "وتقييد المباح في تعدد الزوجات"، ويُعَدُّ قطاع غزة بوصفه أنموذجًا لذلك، حيث قامت الباحثة بدراسة أثر القاعدتين في موضوع تعدد الزوجات، وذلك بعرض المشكلات التي تصاحب تعدد الزوجات ومناقشة تلك المشكلات، وقد تعرضت الباحثة لمجموعة القوانين والقيود التي وضعتها بعض الدول الإسلامية على تعدد الزوجات، وقامت بمناقشتها، وقد استعانت الباحثة بكل من المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي لبحث المسائل السابقة، ووقفت على حال تعدد الزوجات في قطاع غزة من خلال إجراء استبانة لجمع المعلومات عن التعدد وموقف الناس منه، وأهم المصالح والفاسد فيه من وجهة نظر الغزيين، وقد قامت الباحثة بوضع مجموعة من الوسائل والمقترحات للفرد والمؤسسات في قطاع غزة يمكن من خلالها إصلاح واقع التعدد. وقد توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج والتوصيات، وأهمها: أن الدول التي وضعت قيودًا حول التعدد كان الهدف منها منع التعدد بالكلية، أو التضييق الشديد عليه، وبناءً عليه لم توفر للمجتمع البديل الحلال عند الحاجة إليه، كما توصلت الباحثة إلى أن أغلب المشكلات التي أصبحت الوجه المعروف للتعدد ليست بسببه؛ وإنما بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافة الفاسدة، وبناءً عليه كان لابد من العمل على إصلاح واقع التعدد من خلال إصلاح الفرد، والمجتمع من خلال مساعدة مؤسسات الدولة المختلفة. كما أوصت الباحثة بعدة توصيات، وأهمها: ألا تمنح الدولة حق التعدد للفرد إلا بعد خضوعه لدورة شاملة في أحكام وضوابط التعدد وحصوله على شهادة بذلك، كما أوصت بإيقاع العقوبات التعزيزية على الزوج في حال تبين لها أنه قد حاد عن العدل.

ABSTRACT

This research aims to shed light on the effect of two principles: “No harm and no reciprocated harm” as well as “The restriction of permissibility regarding polygamy.” The model and focus of the research is the Gaza Strip in Palestine wherein the researcher intensively examined the two principles concerning polygamy. She presents the problems associated with polygamy before discussing them in more depth. It is evident to her that the problems are not actually related to polygamy in and of itself. But, is actually the stem problems from crooked society and its culture. The researcher introduces the laws and legislations put in place by some of the Muslim countries regarding polygamy, on the basis of preventing and limiting the many complications associated with it. It is also apparent to her that a substantial number of these laws are aimed at completely banning polygamy, or to a lesser extent, openly restricting it. As a result, the society does not have permissible (halal) alternatives when they are critically needed. To add to that; the laws and legislations enforced by some of the countries are put in place to bluntly ban polygamy, rather than mend the reality of such practice. The researcher referred to both, the descriptive approach and the inductive method, to examine the mentioned issues. She got her insight by distributing a public questionnaire that enabled her to know the Gazans' views on polygamy. It is important to note the different views that arise among the Gazans regarding polygamy. For those who look at the narrower picture of polygamy concerning the current wife, the magnitude of problems and the extent of impact of such marriage leads them to blindly take an opposing stance on polygamy. It is the people who look at the bigger picture، concerning the millions of unmarried women in our Islamic world that tend to support such a cause. On the basis of weighing in the possible benefits and downfalls of this contemporary issue, no two people can have the same point of view. The scale of the benefits and downfalls tends to swing up and down، depending on the person and their point of view. The researcher establishes a set of means and suggestions for individuals and institutions in the Gaza Strip to enable them to work collectively to reform the reality of polygamy.

APPROVAL PAGE

The thesis of Souhad H. H. Alpayari has been approved by the following:

_____

Arif Ali Arif
Supervisor

_____

Bouhedda Ghalia
Internal Examiner

_____

Nassira Dehina
External Examiner

_____

Muhammad Al-Zuhayli
External Examiner

_____

Imad Fakhri Taha Al-Yaseen
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations، except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Souhad H. H. Alpayari

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: سهاد حسن البياري

أثر قاعدتي لا ضرر ولا ضرار وتقييد المباح في تعدد الزوجات قطاع غزة أنموذجًا

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: سهاد حسن حسن البياري

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من أعلى شأن المرأة، ورفع عن كاهلها أواصر الظلم، ووصفها بأرق وصف: قارورة، وأمر الجميع برعايتها وحفظها، فكان الرحمة والنور لها، حبيبي رسول الله،،،،

إلى زوجي الحبيب، الخيمة الدافئة لأسرتي،،،

إلى روح أبي الذي تعهدني بالرعاية من مهدي إلى أن فارق الدنيا،،، رحمه الله

إلى القلب النابض الذي يدق شوقًا لرؤيتي بجانبه من جديد،،،، أمي الحبيبة

إلى من تربيت بينهم، وكان لي معهم أجمل الذكريات،،،، إخوتي وأخواتي

إلى عائلتي الرائعة،،،، أولادي الأحباب (شيماء ودعاء ومالك) الذين تحملوا معي معاناة الغربة

إلى صديقاتي الحبيبات في ماليزيا وغزة العزة

لكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمد المؤمنين القائمين بحكم ربهم وشرعه، والصلاة والسلام على البشير النذير والسراج المنير محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، في البداية وقبل كل شيء، أشكر الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وقد جعل الله عز وجل شكره سببًا لزيادة النعمة على عبده، حيث قال: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم:٧].

والشكر لله مرة أخرى، أن جعل من بيننا علماءً أفذاذًا، منارات للعلم، يقتدى بهم فيهتدى، وقد كنت إحدى من استرشد بنور علمهم الغزير، فكانوا خير عون لي على طريق العلم والهداية، فكان من الواجب علي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لهم، حيث روي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: "لا يَشْكُرُ الله من لا يَشْكُرُ النَّاس"، وأخص بشكري وتقديري معلمي وشيخي الفاضل الأستاذ الدكتور: عارف علي عارف، على ما تفضل به من قبول الإشراف على هذه الرسالة، معترفة بجميل صبره، وعظيم فضله، وأقول له:

لله در معلم حاز العلى ... ومضى يسوق على المقال دليلا
قد كمل النفس التي يبني بها ... فأقام صرحًا للعلوم طويلا
فيعلم الأجيال كل فضيلة ... ويعلم الأخلاق والتنزيلا
ويريهم درب الرسول وصحبه ... والتابعين ليسلكوه سبيلا
من كمعلمي عارف في سماحة خلقه ... من كمعلمي عارف حاملا قنديلا

أسأل الله تعالى أن ينفع بك وبعلمك ويرفع قدرك في الدارين.

قائمة محتويات البحث

ملخص البحث..... ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح .....هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء..... ز
الشكر والتقدير..... ح
قائمة الجداول ..... م

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١
المقدمة..... ١
مشكلة البحث ٣
أسئلة البحث ٤
أهداف البحث ٤
أهمية الموضوع ٤
منهج البحث ٥
الدراسات السابقة..... ٥
هيكل البحث العام..... ١٤

الفصل الثاني: نبذة تاريخية حول تعدد الزوجات..... ١٦
المبحث الأول: تعدد الزوجات عند الشعوب قديمًا ١٦
المبحث الثاني: تعدد الزوجات في الأديان السماوية قبل الإسلام ١٩

المطلب الأول: تعدد الزوجات عند اليهود ١٩
المطلب الثاني: تعدد الزوجات عند النصارى ٢٣
المبحث الثالث: تعدد الزوجات في الإسلام ٢٦
المطلب الأول: تقييد تعدد الزوجات في الكتاب والسنة والإجماع ٢٦
المطلب الثاني: الحكمة من إباحة التعدد في الإسلام ٣٥

الفصل الثالث: أثر قاعدة لا ضرر ولا ضرار في تعدُّد الزَّوجات ٤٢
المبحث الأول: مفهوم القاعدة وتطبيقاتها ٤٢
المطلب الأول: مفهوم قاعدة لا ضرر ولا ضرار..... ٤٢
المطلب الثاني: الأدلَّة على القاعدة..... ٤٤
المطلب الثالث: القواعد المندرجة تحت قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" ٤٦
المطلب الرابع: بعض تطبيقات القاعدة التي لها علاقة بالتَّعدد ٤٩
المبحث الثاني: أنواع الضرر الواقع على الأسرة جراء التعدد ٥٢
المبحث الثالث: أثر القاعدة في تقييد التعدد..... ٥٧

الفصل الرابع: أثر قاعدة تقييد المباح في تعدد الزوجات ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث..... ٦٥
المبحث الأول: مفهوم القاعدة ودليلها، ويتكون من مطلبين ٦٥
المطلب الأول: مفهوم قاعدة تقييد المباح ٦٥
المطلب الثاني: دليل قاعدة تقييد المباح من الكتاب والسنة وفقه الصحابة .. ٧٠
المبحث الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد المباح..... ٧٣
المطلب الأول: مفهوم سلطة الحاكم في تقييد المباح..... ٧٣
المطلب الثاني: التأصيل الشرعي لقاعدة سلطة الدولة في تقييد المباح ٧٥
المطلب الثالث: طاعة الحاكم في تقييده للمباح..... ٧٧
المطلب الرابع: ضوابط تقييد المباح من طرف الدولة..... ٧٩

المبحث الثالث: أثر القاعدة في تقييد تعدد الزوجات ٨٥
المطلب الأول: تقييد إباحة تعدد الزوجات بقاعدة منع الضرر ٨٥
المطلب الثاني: تقييد إباحة تعدد الزوجات بحق بعض المكلفين بإعمال
المقاصد ٨٦
المبحث الرابع: مدى شرعية قوانين تقييد تعدد الزوجات ٨٨
المطلب الأول: نشأة وتطور القوانين التي قيد بها التعدد..... ٨٨
المطلب الثاني: الأدلة التي استند إليها القائلون بمنع التعدد أو تقييده
ومناقشتها ٩٣
المبحث الأول: نظرة الغزيين للتعدد ١١٧
المطلب الأول: الانطباعات الشخصية لأهل غزة بشكل عام، حول
التعدد..... ١١٧
المطلب الثاني: الانطباعات الشخصية لكل من الرجل والمرأة حول
التعدد في قطاع غزة..... ١٢٤
المبحث الثاني: المصالح الواقعة والمتوقعة للتعدد في قطاع غزة..... ١٣١
المطلب الأول: المصالح الواقعة والمتوقعة في التعدد من وجهة نظر الغزيين
بشكل عام ١٣١
المطلب الثاني: المصالح الواقعة والمتوقعة في تعدد الزوجات من حيث
وجهة نظر الرجال والنساء ١٣٤
المبحث الثالث: المفاسد الواقعة في نظام التعدد في قطاع غزة..... ١٣٨
المطلب الأول: المفاسد الواقعة في تعدد الزوجات من وجهة نظر الغزيين .. ١٣٨
المطلب الثاني: المفاسد الواقعة في تعدد الزوجات من وجهة نظر كل من
الرجل والمرأة ١٤٣
المبحث الرابع: الترجيح بين إيجابيات وسلبيات نظام تعدد الزوجات في قطاع
غزة..... ١٤٨

الفصل السادس: ضوابط وقيود تعدد الزوجات في الإسلام وآليات إصلاح واقعه الحالي في قطاع غزة..... ١٥١

المبحث الأول: ضوابط تعدد الزوجات في الإسلام ١٥١

المطلب الأول: القدرة على العدل بين الزوجات ١٥١

المطلب الثاني: القدرة على متطلبات التعدد من نفقة وسكنى ١٧٧

المبحث الثاني: مقترحات للدور الفردي تسهم في تحسين واقع التعدد في قطاع غزة..... ١٨١

المبحث الثالث: مقترحات لمؤسسات الدولة تسهم في إصلاح واقع تعدد الزوجات في قطاع غزة..... ١٩١

الخاتمة: ٢٠١

قائمة المصادر والمراجع ٢١٠

قائمة الجداول

جدول رقم (١): نسبة أعداد الذكور إلى الإناث في فلسطين ١٠٥

جدول رقم (٢): الصدق البنائي للمجالات ١٠٧

جدول رقم (٣): الاستبانة ١٠٨

جدول رقم (٤): الجنس ١١١

جدول رقم (٥): الحالة الاجتماعية ١١١

جدول رقم (٦): المؤهل العلمي ١١٢

جدول رقم (٧): الوظيفة ١١٢

جدول رقم (٨): الفئة العمرية ١١٢

جدول رقم (٩): السكن ١١٢

جدول رقم (١٠): الدخل الشهري ١١٣

جدول رقم (١١): تفريغ الاستبانة ١١٤

جدول رقم (١٢): الانطباعات الشخصية لأهل غزة حول التعدد ١١٨

جدول رقم (١٣): الانطباعات الشخصية لكل من الرجل والمرأة حول التعدد في قطاع غزة ١٢٥

جدول رقم (١٤): المصالح الواقعة والمتوقعة في التعدد من وجهة نظر الغزيين بشكل عام ١٣٢

جدول رقم (١٥): المصالح الواقعة والمتوقعة في تعدد الزوجات من وجهة نظر الرجال والنساء ١٣٥

جدول رقم (١٦): المفاسد الواقعة في تعدد الزوجات من وجهة نظر الغزيين ١٣٨

جدول رقم (١٧): المفاسد الواقعة في تعدد الزوجات من وجهة نظر كل من الرجل والمرأة ١٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا إلى ما فيه طاعته ورضوانه، ودعانا إلى الإيمان والصلاح، وحثنا على مكارم الأخلاق، وحبب إلينا الخير وذويه، وجعل أزواجنا سكنًا لنا، وأبناءنا أمانة في أعناقنا، وزينهم في نفوسنا، وبعد!

فقد جاء الإسلام وتعدد الزوجات قائمٌ في المجتمع الجاهلي، فأقره الشارعُ مع جملةٍ من الضوابط والأحكام التي تتحقق معها الحكمةُ من التعدد، الأمر الذي جعل من التعدد نظامًا مقبولًا في عصر النبوة وما تلاهُ من عصور؛ ولكن هذا الوضع قد تغير في العصر الحاضر، حيث أصبح التعدد من الموضوعات الحساسة التي اشتد حولها الجدالُ كثيرًا، وأصبح هذا النظام الاجتماعي مثارًا للنقد والطعن، ومادةً للهجوم على الإسلام والمسلمين من قبل الغربيين ومن تأثر بأفكارهم، متخذين من وسائل الإعلام – وبخاصة الأفلام والمسلسلات – أداةً لتشويه التعدد والتنفير منه ولا سيما بين النساء، حتى إن بعضهن لترضى أن يقع زوجها في رذيلة الزنا ولا ترضى بالتعدد.

وعلينا ألا ننكر أن كثيرًا من الأزواج كان لهم الدور الأكبر في تشويه صورة التعدد حين لم يقفوا عند أحكامه، ولم يحققوا الحكمة من مشروعيته، فقد رأينا منهم من يعدد وهو غير قادر على أن يقيم العدل الذي جعله الله شرطًا من شروط التعدد؛ فكثيرًا ما نجد الزوج يميل إلى الزوجة الجديدة، ويظلم ويهجر الزوجة الأولى التي ينتهي بها الحال إلى تركها كالمعلقة، لا هي بالزوجة ولا هي بالمطلقة. بل إن منهم من يعدد وهو لا يملك القدرة المادية التي تخوله للإنفاق على بيتين، وما قد يتبع ذلك من أولاد ومسؤوليات.

وليت الأمر يقف عند هذا الحد فحسب؛ لكن حقيقة ما نعايشه في مجتمعاتنا فاق حد الخيال، فالإخوة من الأب قد نراهم متباغضين متنافرين، وقد انقطعت أواصر الرحمة والرحم بين الكثير منهم، والسبب في ذلك يرجع إلى تفريق الأب بينهم، وتفضيل بيتٍ على آخر.

ومن المؤسف أن بعض دعاة التغريب في أوطاننا العربية والإسلامية، استغلوا ما وقع من بعض المسلمين من انحراف، فقاموا يرفعون أصواتهم بإغلاق باب التعدد بالكلية.

وقد نجح هؤلاء فعلًا في كثير من البلاد العربية والإسلامية، فصدرت قوانين تمنع ما أباح الله من التعدد، ولا زال منهم من يحاول ذلك في بلاد أخرى. وقالوا بأن التعدد فيه ضرر بالغ على الأسرة، ولا بد من غلق بابه بناءً على قاعدة منع الضرر.

وهنا أقول لا يمكن لأحد أن ينكر أن ما آل إليه حال التعدد في واقعنا المعاصر، وما اعتراه من مشكلات أدت إلى هدم الكثير من البيوت، يوجب علينا الوقوف عنده وإيجاد حلول له، ولعل أحد هذه الحلول توجيه طلبة الدراسات العليا لإقامة دراسات علمية حول هذه القضية.

واستجابة لذلك قررت الباحثة أن يكون موضوع دراستها لنيل إجازة الدكتوراه دراسة هذه القضية، والعمل على تخليصها مما لحق بها من انحرافات، وتقييدها بالقيود الشرعية التي حدها الشارع الحنيف، والتي منها حفظ قوام الأسرة والمجتمع، وبذلك نحمي نظام التعدد من الانزلاق إلى وجهة لا ترضي الله ورسوله، فيعود علاجًا ناجحًا عند الحاجة إليه، وما أحوج الأمة إليه اليوم مع وجود الحروب والنزاعات التي استعرت في جسدها.

وانطلاقًا مما سبق ستقوم الباحثة بدراسة هذا الموضوع، وسيكون قطاع غزة أنموذجًا لهذه الدراسة، معتمدةً في ذلك على بعض القواعد الفقهية: كقاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وقاعدة "تقييد المباح"، ولعلي هنا أقوم ببيان مفهوم القاعدتين باختصار، فالمفهوم الإجمالي لقاعدة "لا ضرر ولا ضرار": أنه لا يجوز أن يُلحِق أحد من المسلمين مفسدة بغيره مطلقًا، سواء كانت مادية أو معنوية، وسواء كانت في دينه أو نفسه، أو عقله، أو ماله، أو نسله وعرضه. وسواء كان إلحاقها به ابتداءً، أو على وجه المقابلة. أما قاعدة "تقييد المباح" فهي تدور حول سلطة ولي الأمر في تقييد المباح، وكما هو معلوم أن المباح هو ما لا يُثاب فاعله ولا يعاقب تاركه، فالفعل والترك فيه سواء، أي أن المسلم يعود إليه الترجيح بين الفعل والترك، بناءً على تقدير

مصلحة نفسه، وقد يحدث أن يتولى ولي الأمر الترجيح نيابةً عن المسلمين أنفسهم بموجب تقدير المصالح العامة للأُمة، لأن ولي الأمر تصرفُه منوط بالمصلحة، وقد ينهى عن المباح أو يقيده من باب سد الذرائع[1]. في جزئية معينة من الأحكام الشرعية ولفترة معينة إلى أن تزول المفسدة والضرر اللذان يلحقان بها، ثم تعود مرة أخرى إلى أصل الإباحة إذا زالت الظروف التي تحف بها.

مشكلة البحث

اختلفت نظرة الناس للتعدد في زماننا؛ لغياب كثيرٍ من الحكم العظيمة التي شرع من أجلها، الأمر الذي جعل التعدد يُوجِد مشكلاتٍ جديدة بدلًا من حل ما هو قائم، و لعل هذا الواقع المؤلم للتعدد سهل الطريق أمام الذين نادوا بتقييد التعدد لإغلاق بابه في كثير من البلدان، علمًا بأن الأسباب الداعية إليه قائمة، لا سيما في بعض المجتمعات التي شهدت وتشهد حروبًا ونكبات ومنها على سبيل المثال غزة، التي يرتقي فيها آلاف الشهداء بين الفينة والأخرى، مخلفين وراءهم عوائل بلا عائل، الأمر الذي جعل البعض ينادي بفتح باب التعدد تغليبًا لمصالحه على مفاسده –من وجهة نظرهم– فهم في حقيقة الأمر لم يعملوا على تهيئة المجتمع الغزي لقبوله، الأمر الذي جعلنا قليلًا ما نرى أنموذجًا ناجحًا للتعدد، بل علاوة على ذلك أصبح مطيّة للغرب ليطعن في ديننا كيف يشاء. إننا اليوم نفتقد الموازنة الدقيقة بين مصالح التعدد ومنافعه للفرد والمجتمع من جهة، وبين أضراره ومفاسده في الواقع المعيش من جهة أخرى، حيث أن وجود هذه الموازنة يمكننا من معرفة أيهما الأغلب المصالح أم الأضرار، ولعل أهم القواعد التي تُمكننا من ذلك قاعدتي "لا ضرر ولا ضرار" و"تقييد المباح"؛ فكان لابد من دراسة الموضوع في ضوء هاتين القاعدتين لمعرفة مدى تأثيرهما فيه من حيث تقييده أو عدمه، وكذلك دراسة واقع التعدد في قطاع غزة من خلال استطلاع آراء الناس في المسألة، الأمر الذي يمكننا من دراسة مسألة التعدد دراسةً واقعيةً متوازنةً.

---

[1] أحمد الزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، (دمشق: دار القلم، ط٢، ٢٠٠٩م)، ص٣٣٥؛ يعقوب الباحسين، **المفصل في القواعد الفقهية**، (الرياض: دار التدمرية، ط٢، ٢٠١١م)، ص١٦٥؛ مجله مجمع الفقه الإسلامي ج١١، ص٢٢٧.

أسئلة البحث

١. ما تاريخ تعدد الزوجات، وما مبرراته، والشبهات التي أثيرت حوله؟
٢. ما مفهوم قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وأثرها في تقييد تعدد الزوجات؟
٣. ما مفهوم قاعدة "تقييد المباح" وأثرها في تقييد تعدد الزوجات؟
٤. ما واقع التعدد في قطاع غزة؟
٥. ما المصالح والمفاسد الواقعة والمتوقعة للتعدد في الواقع الغزي؟
٦. ما الضوابط الشرعية، والحلول العملية المقترحة لإعادة التعدد لدوره الإصلاحي في قطاع غزة؟

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١. إظهار تاريخ تعدد الزوجات، ومبرراته، والشبهات التي أثيرت حوله.
٢. بيان مفهوم قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وأثرها في تقييد تعدد الزوجات.
٣. توضيح مفهوم قاعدة "تقييد المباح" وأثرها في تقييد تعدد الزوجات.
٤. الوقوف على حال تعدد الزوجات في قطاع غزة.
٥. الموازنة بين المصالح والمفاسد الواقعة والمتوقعة للتعدد في الواقع الغزي.
٦. العمل على وضع ضوابط شرعية للتعدد، وإيجاد حلول عملية للمشكلات التي أحاطت بالتعدد، وبالتالي يعاد لدوره الإصلاحي في قطاع غزة.

أهمية الموضوع

١. تنبع أهمية الموضوع من أنه يُعد من قضايا الساعة، والقضايا الهامة في كل زمان ومكان.
٢. يبين الواقع الاجتماعي لتعدد الزوجات، والمشكلات التي تعتريه في قطاع غزة.
٣. يعمل البحث على تغيير واقع التعدد للخروج من المشكلات التي أحاطت به، فقد أضحت الأمة بحاجة ماسة إليه بالنظر إلى واقعها اليوم.

٤. يعد البحث مادة مهمة للمتخصصين في مجال الأسرة، والإصلاح المجتمعي.
٥. يدفع الشبهات التي أحاطت بنظام التعدد، وعملت على الطعن في دين المسلمين.
٦. معرفة مدى تأثير قاعدتي "لا ضرر ولا ضرار" و"وتقييد المباح" في تنظيم مجال التعدد، ومعرفة أيهما أشد ضررًا، التعدد أم منع التعدد أم تقييد التعدد.

منهج البحث

ستقوم الباحثة باتباع المناهج الآتية:

١. **المنهج الاستقرائي**: يستخدم هذا المنهج لاستقراء آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين في تعدد الزوجات، ولجمع المعلومات المتعلقة بقاعدتي "لا ضرر ولا ضرار" و"تقييد المباح" وأثرهما في تعدد الزوجات.
٢. **المنهج التحليلي**: يستخدم هذا المنهج لتحليل أدلة الفقهاء من نصوص وقواعد، وآرائهم ومواقفهم فيما يتعلق بأحكام التعدد، ومناقشتها، والوقوف على الراجح منها.
٣. **المنهج المسحي**: وذلك من خلال توزيع استبانة على عينة من سكان قطاع غزة؛ والتي من خلالها يمكن الوقوف على آراء المجتمع الغزي في التعدد، ومن ثم تحليل تلك الآراء، والعمل على معرفة المشكلات التي تعتري التعدد، ومدى تحقيقه للمصالح أو جلبه للمفاسد، وبالتالي تتمكن الباحثة من الموازنة بين مصالحه ومفاسده.

الدراسات السابقة

كانت جهود الكثيرين – في حد ما اطلعت عليه الباحثة – تنصب على بيان إيجابيات التعدد ودفع الشبهات التي تدور حوله؛ ولكن الباحثة لم تجد دراسة استوفت الحديث عن التعدد من كافة جوانبه، ومعالجته بما يتوافق مع واقعنا المعاصر، حيث وجدت متغيرات جعلت الحاجة ملحة لدراسة هذا الموضوع بصورة متخصصة ومتأنية، مستندة إلى قواعد الفقه الكلية ومقاصد التشريع.

ومن الدراسات السابقة التي تحدثت في هذا الموضوع:

كتاب: **الأعمال الكاملة للإمام**، لمحمد عبده،[٢] بين الإمام محمد عبده من خلال فتواه حول تعدد الزوجات عدة أمور وهي: تاريخ التعدد في الأمم السابقة، وكذلك حال التعدد في الجاهلية، وكيف جاء الإسلام وقيده، وقد شرح هذه القيود وفصل فيها، ثم تحدث عن واقع المسلمين اليوم، وكيف أساء المسلمون ما جاء في دينهم بشأن موضوع التعدد، وقد أثبت من خلال حديثه أن التعدد لا يعدو أن يكون عادة من عادات الجاهلية أباحها الإسلام، وقيدها، وبناءً عليه كان يرى أنه كغيره من المباحات، التي إن غلب ما فيها من المفاسد على المصالح فللإمام الحق في تقييدها، أو حتى منعها، لذا يجوز للحاكم أن يمنع التعدد وفقًا للفساد الغالب، فقد أصبح العدل أمرًا مفقودًا في عرف التعدد اليوم، وقد ظهر أن منشأ الفساد والعداوة بين الأولاد، هو اختلاف أُمهاتهم فإن كل واحد منهم يتربى على بغض الآخر وكراهته، وبالتالي ينفرط عِقد الأسرة، ومن ثم المجتمع، وبناءً عليه يجوز الحجر على الأزواج عمومًا أن يتزوجوا من غير واحدة، لضرورة تثبت لدى القاضي، ولا مانع من ذلك البتة، ومن الواضح أن الشيخ محمد عبده قد عاش واقعًا مريرًا أساء فيه المسلمون للتعدد؛ فأثر ذلك على نظرته للموضوع بالجملة، وما نظر إليه من المفاسد في التعدد لا يبُرر أن ننسى مصالحه ونمنع ما أحل الله تعالى، ولكن هذا الوضع يدعونا للبحث عن ضوابط لا تخالف شرع الله تعالى، وهذا ما سأعمل عليه في بحثي إن شاء الله.

كتاب: **المرأة بين الفقه والقانون**، لمصطفى السباعي،[٣] تناول الكاتب مسألة تعدد الزوجات فبيّن فكرة التعدد وضرورته الاجتماعية، والشخصية، وبين مساوئ التعدد، وبيّن حسناته أيضًا، ووضح الفرق بين تعدد المسلمين وغيرهم، فالتعدد عند المسلمين أمرٌ أخلاقي، ثم بين واقع المسلمين اليوم في موضوع التعدد، وقد عرض محاولات منع التعدد، أو تقييده، سواءً أكان ذلك في تونس أو مصر، كذلك الباكستان، ومن ثم ناقش المنع أو التقييد من قبل

---

[٢] محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام**، تحقيق وتقديم، محمد عمارة، (بيروت: درا الشروق، ط١، ١٩٩٣م)، ج٢، ص٨٢.

[٣] مصطفى السباعي، **المرأة بين الفقه والقانون**، (بيروت: دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

تلك الدول، ومن الواضح أن الكاتب قد عرض الموضوع بطريقةٍ رائعة إلا أنه لم يتحدث عن الضرر الواقع على المرأة في واقعنا المعاصر، وهل هذا الضرر معتبر في الشريعة الإسلامية، وهذا ما سأعمل على بحثه من خلال عرض هذه المسألة على القواعد الكلية للفقه.

كتاب: **فضل تعدد الزوجات**، لخالد الجريسي،[٤] لقد تحدث الكاتب عن موضوع تعدد الزوجات، وقد بدأ بالحديث عن الأصل في الزواج هل هو التعدد أم الواحدة، ثم تناول الحديث عن شبهات محاربي التعدد، وعن أثر وسائل الإعلام في التحريض على رفض التعدد، وأردف ذلك بالحديث عن حكمة التعدد، وسلط الضوء على مشاكل الأرامل، والمطلقات، وكيف أن التعدد هو العلاج الوحيد لمثل هذه الأمور، وختم بحثه ببعض فتاوى العلماء المتعلقة بهذا الموضوع، ومن الجدير بالذكر هنا أن الكاتب تناول موضوع التعدد من جانبٍ واحد، وهو المصالح فقط، دون ذكر الأضرار والمفاسد التي نُشاهدها اليوم في واقعنا، والتي لا يمكن إغفالُها، فكان لا بد من تناولها والحديث عنها، حتى لا نُتهم بأننا لا نَنظر إلى واقعنا، لذا ينبغي أن نوازن بين مصالح التعدد والمفاسد التي تَتَرتبُ عليه في كثير من الأحيان.

كتاب: **تعدد الزوجات في الإسلام**، لمحمد بن مسفر الطويل،[٥] تناول الكاتب موضوع تعدد الزوجات وناقشه من عدة محاور، حيث بين مفهوم التعدد في الإسلام، ومشروعيته، ومن ثم بين شروطه، ومبرراته، وقد وضح موقف أعداء الإسلام من تعدد الزوجات، ومن الملاحظ أن الكاتب لم يتطرق للمشكلات الاجتماعية التي أصبحت تلازم التعدد، وفي بعض الأحيان تُؤدي إلى هدم الحياة الأسرية للزوجة الأولى، فهذا هو الواقع الذي نحياه اليوم، ولا يُمكن أن نغض الطرف عن مثل هذه المشكلات، فكان لا بد من طرح الموضوع بصورة متوازنة، نُبين ما له وما عليه، وهذا ما سأُضيفه في بحثي.

كتاب: **قيود تعدد الزوجات بين الشريعة والقانون**، لجمال عياش،[٦] تحدث الكاتب عن مدى شرعية قيود تعدد الزوجات التي نص عليها المقنن الجزائري في قانون الأسرة، وقد جعل بحثه في فصلين. الفصل الأول: بَيّن فيه ماهية قيود تعدد الزوجات. والفصل الثاني: وضح

---

[٤] خالد الجريسي، **فضل تعدد الزوجات**، (الرياض: ردمك، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

[٥] محمد بن مسفر الطويل، **تعدد الزوجات في الإسلام**، (الرياض: دار أم القرى للطباعة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

[٦] جمال عياش، **قيود تعدد الزوجات بين الشريعة والقانون**، (الجزائر: د.ن، ٢٠٠٥م).

فيه طبيعة قيود تعدد الزوجات الشرعية، والقانونية، وقام بدحض قيود المقنن الجزائري، والتي هي العدل في المحبة، وقَيد الإعلام المسبق بالزواج، وقيد المبرر الشرعي، وقيد الإذن القضائي، والذي يُمكن ملاحظتُه: أن البحث يعرض القيود الشرعية، وغير الشرعية، أما بحثي فسيتناول أيضًا المقارنة بين عرف الناس في عصر النبوة وعُرفنا اليوم، وأثر ذلك على التعدد، من حيث القبول وعدمِه، ومدى اعتبار الضرر الواقع على المرأة، جرّاء التعدد في واقعنا المعاصر في ضوء المصالح والمفاسد المترتبة عليه.

كتاب: **تعدد الزوجات بين حقائق التنزيل وافتراءات التضليل**، لمحمود غريب،[٧] تحدث الكاتب عن التعدد في الشرائع السابقة وهل التعدد يُمثل ظاهرة اليوم في بلادنا، أم لا، ثم أورد قيود التعدد وفصلها، ثم شرع في الحديث عن متاعب التعدد، كغيرة النساء، وأنها دليل الحب، ثم تابع حديثَة عن التعدد، حيث اعتبره حلًا لكثيرٍ من المشكلات، وتحدث أيضًا عن العدل بين الأولاد. والذي يُمكن ملاحظتُه أن الكاتب تناول الموضوع من حيث المشروعية والقيود، ولم يتناوله من جوانبه الأخرى، فاليوم نعيش مشكلة حقيقية، فلا بد من تناول الموضوع من كافة جوانبه، والوقوف عند كافة أبعاده، ودراسة الواقع الذي نعيشه، وكذلك سأبحث الموضوع في ضوء قاعدتين فقهيتين والموازنة بين المصالح والمفاسد.

مقال: "**تعدد الزوجات**"، ليوسف القرضاوي،[٨] بدأ الشيخ القرضاوي مقاله بالحديث عن حقيقة التعدد في الدين الإسلامي، وبين أنه من المباحات وليس كما يتناوله المبشرون والمستشرقون، حيث جعلوه وكأنه شعيرة من شعائر الإسلام، أو واجب من واجباته، وبين أن هذا ضلال وتضليل، ثم تحدث عن تعدد الزوجات بين الأمم القديمة، وكيف أن الإسلام وضع الضوابط والقيود ليضمن إقامة العدل، والمحافظة على حقوق المرأة وكرامتها، ومن ثم تحدث عن الحكمة من إباحة التعدد، وبين أن التعدد نظام أخلاقي وإنساني، بخلاف التعدد في الغرب فالتعدد عندهم لا يمت للأخلاق بصلة، وبين فيما بعد كيف أساء المسلمون استخدام هذه

---

[٧] محمود غريب، **تعدد الزوجات بين حقائق التنزيل وافتراءات التضليل**، (القاهرة: دار القلم للتراث، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م).

[٨] يوسف القرضاوي، "**تعدد الزوجات**"(١٤٢٢هـ ٢٠٠٤م)، **موقع ال قرضاوي** http://www.qaradawi.net/new/component/content/article/٢٢١-٢٠١٤-٠١-٢٦-١٨-٢٢/٩٠٦-٢٦-١٨-٢٦-٠١-٢٠١٤/٤١-٢١-، تاريخ تصفح الموقع ٢٠١٤/٥/١٢.

الرخصة، الأمر الذي مهد الطريق للمغرضين لرفع لواء منع التعدد، ومن ثم بين أن الشريعة الإسلامية لا تُبيح ما فيه مفسدة راجحة، وقام بعدها بالموازنة بين المنافع والمفاسد للتعدد، فأثبت ما ذهب إليه، ثم تحدث عن حق ولي الأمر في منع المباحات، وقد ذهب إلى أن ولي الأمر له أن يُقيد بعض المباحات، وضرب لذلك بعض الأمثلة. أما التعدد فهو من المباحات التي جاء النص بإباحتها في الكتاب العزيز، وبالتالي ليس لولي الأمر أن يمنعه أو حتى يُقيده، ومن الواضح أن القرضاوي قام بطرح الموضوع بطريقةٍ متوازنة، وذكر إيجابياته وسلبياته، ولكن الأمر الذي يمكن أن أتوقف عنده هو أن شيخنا جعل التعدد من المباحات التي لا يمكن تقييدها، وهذا الأمر فيه نظر، كما أنني ما أريد بحثه هو الضرر الواقع على الأسرة، ووضع هذا الضرر في ميزان الشرع والنظر فيه.

كتاب: **قاعدة لا ضرر ولا ضرار وتطبيقاتها في قضايا الأسرة أحكام النسب والحضانة نموذجًا**، لمحمد ديرا،[٩] بين الكاتب مفهوم قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" عند الأصوليين والفقهاء كما وتحدث عن أحكام هذه القاعدة والقواعد المتفرعة عنها، والمندرجة تحتها، ومن ثم بين تطبيقات قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في أحكام النسب والحضانة، أما بالنسبة لبحثي فسأطبق هذه القاعدة على موضوع التعدد ولكن في ضوء المصالح والمفاسد.

محاضرة مسجلة: **"ضع بصمتك في تعدد الزوجات"**، لمحمد العريفي،[١٠] بدأ العريفي بقوله لا يصلح أن نقول هل أنت مع أو ضد تعدد الزوجات، وعلينا أن نُصيغ ذلك بأسلوب آخر، وبدأ بطرح عدة أسئلة منها: كم نسبة الذين يعددون الزوجات؟ وهل الإسلام أول من شرع تعدد الزوجات؟ وما هي أهم الضوابط الشرعية لمن أراد أن يُعدد؟ وهل هناك أقوام نجحوا وآخرون فشلوا؟ ومن المستفيد الأكبر من تعدد الزوجات الزوج أم الزوجة الأولى أم الثانية؟ ثم أجاب عن هذه الأسئلة من خلال عرض نماذج ناجحة للتعدد، وناقش هذه المسألة مع بعض المتصلين، ثم وجه عددًا من النصائح لمن يرغب في التعدد، حتى ينجح في حياته، ومن الواضح

---

[٩] محمد ديرا، **قاعدة لا ضرر ولا ضرار وتطبيقاتها في قضايا الأسرة أحكام النسب والحضانة أنموذجًا**، (الرباط: دار الحديث، ط١، ٢٠٠٦م).

[١٠] محمد العريفي، **ضع بصمتك في تعدد الزوجات**، (الحلقة التاسعة، الجمعة ٢٠١١/١٢/٣٠م) **موقع اليوتيوب** http://www.youtube.com/watch?v=bpEzI٧cgrCM تاريخ تصفح الموقع ٢٠١٤/٥/١٥

أن الموضوع نُوقش بالطريقة الاعتيادية، وسأقوم بمناقشته بطريقة مختلفة، من حيث إمكانية تقييده بما لا يخالف شرع الله.

بحث: **"تقييد المباح في بعض قوانين الأسرة العربية وفي بعض الاجتهادات الفقهية المعاصرة**، لعبد الرحمن العمراني،[١١] :قُدم هذا البحث في ندوة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، لمستجدات الفكر الإسلامي، تحت عنوان "الاجتهاد بتحقيق المناط وفقه الواقع والتوقع".

وقد جاء هذا البحث مقسمًا إلى مطلبين اثنين أحدهما: اهتم بالجانب النظري للقاعدة حيث تظهر أهميته في الكشف عن الضوابط التي وضعها العلماء لإعمالها حفظًا لأحكام الشرع الثابتة من الإهمال، ولمقاصده من الإبطال، والثاني: اختص بالجانب التطبيقي لها في بعض أحكام الأسرة، من خلال نصوص من قوانين الأسرة العربية، بالوقوف عند مجموعة مسائلٍ فيها هي مباحة شرعًا، لكن تم تقييد العمل بها في هذه القوانين، وأول المسائل التي بدأ بها الباحث مسألة تعدد الزوجات، فقام ببيان مشروعيته من الكتاب والسنة، وبين ضوابطه الشرعية، ومن ثم تحدث عن تقييد تعدد الزوجات في بعض قوانين الأسرة العربية، وقد قسم هذا التقييد إلى منع وتضييق، وقد تعرض لعددٍ من القوانين التي سنتها بعض الدول، إما لمنع التعدد، أو لتضييقه، وقام بعد ذلك بتقرير بعض الإجراءات القضائية التي من شأنها أن تضمن تحقيق الضوابط التي ضَبط المشرع بها التعدد، وعلى الرغم من كل هذه الإيضاحات، إلا أن البحث لم يتناول المسألة من جانب الضرر الواقع على الأسرة جراء التعدد، وهل هذا الضرر معتبر شرعًا، وموازنته بالمصالح التي يحققها لعموم المجتمع، وهذا ما سأقوم ببيانه في هذا البحث.

كتاب **"تقييد المباح" دراسة أصولية وتطبيقات فقهية**، للحسين الموس،[١٢] لقد تناول المؤلف قاعدة "تقييد المباح" من كافة جوانبها من خلال كتابه السابق، والذي قسمه إلى بابين،

---

[١١] عبد الرحمن العمراني، **تقييد المباح في بعض قوانين الأسرة العربية وفي بعض الاجتهادات الفقهية المعاصرة**، (المغرب: جامعة القاضي عياض، أستاذ الفقه الإسلامي)، **موقع وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالكويت**. /www.mostjadat.com/site/index.php/download_file/view/٦١/٨٠ تاريخ تصفح الموقع ٢٠١٤/٥/١٦م.

[١٢] الحسين الموس **"تقييد المباح" دراسة أصولية وتطبيقات فقهية**، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠١٤م).

وكل باب إلى فصلين، وكان الفصل الأول من الباب الأول حول مفهوم تقييد المباح، وتأصيله، وتطور تناوله عند الأصوليين، وأما الفصل الثاني فقد بين فيه القواعد العامة في تقييد المباح، وكان حديثه في الباب الثاني حول الدولة وتقييدها للمباح من حيث التأصيل، والضوابط، والمجالات، وتعرض في نهاية الباب لبعض قضايا الأسرة، وكان من ضمنها قضية تعدد الزوجات، وبالتالي فإن الكاتب لم يتناول القضية من كافة أبعادها، فقد جاءت ضمن التطبيقات الفقهية على القاعدة.

مقالة " **كم زوجة تريد**" لأحمد أشرف، أكد الكاتب على ضرورة النظر إلى تعدد الزوجات من وجهة نظر تاريخية وعرفية كما هو الحال بالنسبة لقضية الرقيق؛ فإن الإسلام لما جاء أقر بعض العادات التي لا تتعارض مع الإسلام، وقيدها بمجموعة من القيود بحيث تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن الواضح أن التشريع الإسلامي قد اتجه اتجاهًا واضحًا إلى إلغاء بعضها كالرق والتعدد، كما أن المبررات التي يتذرع بها البعض لبقاء التعدد مبررات واهية، فما الفائدة المرجوة من بناء بيت وهدم آخر، فمن كان عنده فضل مال ووقت فليخدم به أمته ووطنه، ومن التفت لمثل هذه الأمور فلا أظنه سيجد الوقت ليفكر في زوجة ثانية. والذي يمكن الإشارة إليه أن ما ذهب إليه الكاتب من أن الإسلام اتجه إلى إلغاء التعدد لا يستقيم؛ لأننا لو سلمنا بذلك فما هو البديل للتعدد عند اندلا ع الحروب التي في الغالب تحصد أرواح الرجال، ومن للأرامل والأيتام. مثل هذه الأمور وغيرها يحتم علينا أن ندرس الموضوع دراسة متوازنة، فنقف عند إيجابياته وسلبياته.[١٣]

مقالة "**أوقفوا تعدد الزوجات وكل أشكال العنف ضد المرأة**" لإقبال حسين، ذهبت الكاتبة إلى أن تعدد الزوجات هو شكل من أشكال العنف النفسي والمعنوي ضد المرأة، وانتقدت الثقافة العربية التي يتربى عليها الرجل والتي تجعله يتصور بأن التعدد صفة رجولية، وأن امرأةً واحدةً لا تكفيه بينما المرأة يكفيها واحد، وهذا ما أثبت عكسه التاريخ، فقد وجد عبر التاريخ الرجل الخائن والمرأة الخائنة، وبالتالي كلاهما في الرغبة الجنسية سواء، والدين دائمًا ينادي بالمثل العليا ولا يدعو ابدًا إلى الإباحية الجنسية وتعدد الزوجات، وبالتالي لا يمكن قبول تعدد الزوجات تحت أي مسوغٍ كان ولابد من تغيير قوانين الأحوال الشخصية بحيث تصبح قوانين

[١٣] أحمد أشرف، **كم زوجة تريد**، ٦/alach.blafrancia.com/archives